

10 June 2016
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ١٢-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في المقترحات المتعلقة بوضع بروتوكولات
إضافية للاتفاقية وغيره من المقترحات

تقرير اجتماع الخبراء غير الرسمي لعام ٢٠١٦ بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل

مقدم من رئيس اجتماع الخبراء غير الرسمي

١- قرر اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية لعام ٢٠١٥، الذي عُقد يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في جنيف، على النحو الوارد في الفقرة ٣٥ من تقريره الختامي (CCW/MSP/2015/9)، "أن يعقد اجتماعاً غير رسمي للخبراء لمدة تصل إلى خمسة أيام خلال الأسبوع الممتد من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، لمواصلة مناقشة المسائل المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، في سياق أهداف وأغراض الاتفاقية. وسيقدم رئيس اجتماع الخبراء، بصفته الشخصية، تقريراً إلى المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية لعام ٢٠١٦. وقد يتوصل اجتماع الخبراء إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات الخاصة بمواصلة العمل لكي ينظر فيها المؤتمر الاستعراضي الخامس لعام ٢٠١٦". وقرر الاجتماع كذلك، في الفقرة ٣٦ من التقرير، ما يلي: "بعد المشاورات التي أجراها الرئيس، مع مراعاة مبدأ التناوب الجغرافي، قرر الاجتماع تعيين السيد مايكل بيونتينو، سفير ألمانيا، رئيساً لاجتماع الخبراء لعام ٢٠١٦ بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، واعتمد التكاليف المقدرة (CCW/MSP/2015/7)".

٢- وشارك في أعمال الاجتماع ما يلي من الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس،



وتركيا، وتونس، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، ودولة فلسطين، ورومانيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصين، والعراق، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وزامبيا، وفلندا، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، ولاتفيا، وليتوانيا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ومنغوليا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

٣- وشارك في أعمال الاجتماع الدولية التالي ذكرها الموقعة للاتفاقية: مصر.

٤- وشارك بصفة مراقب الدول التالية غير الأطراف في الاتفاقية: إندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوتان، وزمبابوي، وسنغافورة، وعمان، وغانا، ولبنان، وماليزيا، وميانمار، واليمن.

٥- وشارك في أعمال الاجتماع ممثلو كل من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض السلمية.

٦- وشارك في أعمال الاجتماع ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: حملة أوقفوا الروبوتات القتالة [منظمة العفو الدولية، ومنظمة المادة ٣٦، ورابطة المساعدة والإغاثة، اليابان، ومنظمة مواجهة التمويل، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، واللجنة الدولية لتحديد الأسلحة الروبوتية، والمنظمة الكندية لمكافحة الألغام، ومبادرة النساء الحائزات على جائزة نوبل، والمنظمة الدولية لمكافحة العنف، وجمعية السلام الترويجية، وحركة السلام (باكس)، والحركة الكاثوليكية للسلام في آيرلندا (باكس كريستي آيرلندا)، ومشروع تحويل السيوف إلى محاريث (كندا)، ومؤتمر بغواش المعني بالعلم والشؤون العالمية، ومنظمة الأمن البشري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والرابطة النسائية العالمية من أجل السلام والحرية، ومركز الأمن الأمريكي الجديد، ومنظمة حقوق الإنسان الآن، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والحملة الدولية لحظر الألغام البرية - وائتلاف مكافحة الذخائر العنقودية.

٧- وشارك في أعمال الاجتماع أيضاً ممثلو الكيانات التالية: جامعة بن غوريون، وجامعة كامبريدج، وجامعة كرنيجي ميلون، وأكاديمية جنيف، وجنرال أتوميك لأنظمة الطيران، والمعهد الألماني لشؤون الأمن الدولي، وكلية الحقوق بجامعة هارفرد، والبرنامج المشترك بين جامعتي هارفرد وساسكس - جامعة ساسكس، ومعهد السلام في هيروشيفا، ومعهد بحوث السلام والسياسات الأمنية في جامعة هامبورغ، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والمعهد الدولي

للقانون والسياسة، وكينغز كوليديج في لندن، وجامعة لانكستر، وجامعة لايدن، وزمالة ميركاتور للشؤون الدولية، وجامعة نانينغ التكنولوجية، والمركز الوطني للبحوث العلمية، وجامعة آيرلندا الوطنية، والمنظمة الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية، ومدرسة رادزينر للحقوق، ومركز الدراسات السياسية، ومدرسة ديدمان للحقوق، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، وجامعة الأنديز، ويونيفيرستي كوليديج، لندن، وجامعة برشلونة، وجامعة غلاسكو، وجامعة مينيسوتا، وجامعة نيو ساوث ويلز، وجامعة أوكسفورد، وجامعة تامبيري، وجامعة فيو في أمستردام، وجامعة ييل.

٨- وفي يوم الاثنين، الموافق ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، افتتحت الاجتماع السيدة تهمينا جانجوا، سفيرة باكستان، بصفتها الرئيسة المعينة للمؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠١٦ وأقر اختيار السفير بيونتينو رئيساً للاجتماع بالتركية.

٩- وتناول الحاضرون في اجتماع الخبراء بالنقاش العناوين التالية: تحديد مسألة التشغيل الذاتي؛ ونحو تعريف عملي لنظام الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والتحديات التي تعترض القانون الدولي الإنساني، وقضايا حقوق الإنسان والأخلاقيات، والمسائل الأمنية. وبدأ الاجتماع بمناقشة عامة.

١٠- واضطلع بدور أصدقاء الرئيس كل من السيدة أليس غيتون، سفيرة فرنسا، بشأن تحديد مسألة التشغيل الذاتي؛ والسيد كيم إنشول، سفير جمهورية كوريا، والسيدة بياتريس لوندونو سوتو، سفيرة كولومبيا، بشأن موضوع "نحو تعريف عملي لنظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل"؛ والسيد أورس شميت، سفير سويسرا، والسيدة بايفي كيرامو، سفيرة فنلندا، بشأن التحديات التي تعترض القانون الدولي الإنساني؛ والسيدة مارتا ماورس، سفيرة شيلي، بشأن قضايا حقوق الإنسان والأخلاقيات؛ والسيدة إيفيت ستفنس، سفيرة سيراليون، والسيد رافيناتا أرياسنغها، بشأن المسائل الأمنية. وتولى الرئيس إدارة المناقشات العامة والمناقشات الختامية.

المناقشة العامة

- ١١- وفقاً لولاية الاجتماع، يقدم الرئيس بصفته الشخصية ما يلي من فقرات.
- ١٢- وخلال المناقشة العامة، أكد عدد كبير من الوفود أهمية معالجة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأعرب عن الترحيب بمشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وبما قدمته من مساهمات هامة.
- ١٣- واتفقت الآراء بوجه عام على أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل غير موجودة بعد، وأن وجهات النظر تختلف حول احتمال تطويرها في الأجل القريب أو الأجل الطويل، أو احتمال عدم تطويرها أبداً. وأكد عدد من الوفود عن عدم وجود نية لدى دولهم لتطوير هذه المنظومات.

١٤ - وشدد عدد كبير من الوفود على ضرورة تحسين فهم هذه المنظومات. وفي هذا الصدد، شددت وفود على ضرورة وضع تعريف في هذه المرحلة، بينما أشارت وفود أخرى إلى أن هذا المسعى ينطوي على معضلة لأن هذه المنظومات لم تُصنَّع بعد. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت بعض الوفود إلى ضرورة المضي في مناقشة العناصر المحتملة للتعريف.

١٥ - واقترح عدد من الوفود النظر في هذه المنظومات فيما يتعلق بالتدخل البشري فيها. واقترح بعض الوفود، على سبيل المثال، مفهوم "التحكم البشري الفعال" كإطار لتقييم الجوانب القانونية والأدبية والأخلاقية لهذه المنظومات. ورغم الاهتمام الواسع بهذا المفهوم، لوحظ وجود صعوبات في تحديد نطاقه. واقترحت وفود أخرى النظر في "التحكم البشري الفعال" في مراحل مختلفة من استخدام هذه المنظومات، كما هو الحال في اختيار الأسلحة ونشرها واختيار الأهداف ومهاجمتها. لكن بعض الوفود انتقدت الطبيعة الذاتية "للتحكم البشري الفعال" وقالت إنها تفضل بدلاً منه "التقدير البشري الملائم".

١٦ - وكان هناك توافق عام في الآراء على أهمية تطبيق القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بتطبيق القانون الدولي الإنساني، صدرت دعوات إلى الامتثال الصارم لمبادئ التمييز والتناسب والحيطه في الهجوم وهي مبادئ أساسية في هذا القانون. وفي حين ذكر بعض الوفود أن قواعد القانون الدولي الإنساني الساري كافية لتنظيم استخدام أي نوع من الأسلحة، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، تساءلت وفود أخرى عن مدى كفاية هذه القواعد. وأكد عدد من الوفود أهمية عملية الاستعراض القانوني للأسلحة لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ورداً على ذلك، دفع بعض الوفود بأن الاستعراضات القانونية القائمة للأسلحة غير قادرة على مواجهة التحديات المحتملة التي تفرضها منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

١٧ - وأثار عدد من الوفود مسألة المسؤولية والمساءلة. وساد تفاهم واسع على أن الدولة المشغلة لهذه المنظومات تتحمل مسؤولية تطويرها وإنتاجها ونشرها. وأشار بعض الوفود إلى إمكانية تحميل بعض الأشخاص المسؤولية بموجب النصوص ذات الصلة من القانون الدولي. وجرى التأكيد على أهمية وجود سلسلة واضحة للمساءلة بالنسبة لنشر منظومات الأسلحة.

١٨ - واعتبر الكثير من الوفود أن توكيل مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة وموت البشر للآلات دون أي تدخل بشري أمر غير مقبول أخلاقياً. وأعربت عدة وفود عن وجهة نظر مفادها أن بلادها لا تنوي تطوير أو اقتناء منظومات أسلحة من هذا النوع.

١٩ - وأشار الكثير من الوفود إلى التحديات والتهديدات التي يُحتمل أن تنشأ عن تطوير واستخدام هذه المنظومات. ويشمل ذلك خطر الانتشار، بما في ذلك اقتناء الجهات الفاعلة من غير الدول لهذه المنظومات، وإمكانية حدوث سباق تسلح، وخفض عتبة استخدام القوة، وتفاقم حالة عدم الاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ ودُفع بأن جدوى هذه المنظومات قد لا تكون هي نفسها في النزاعات المتناظرة. فالفجوة بين الدول المتقدمة تكنولوجياً

والقادرة على تطوير واقتناء ونشر هذه المنظومات والدول التي لا تمتلك هذه القدرات قد يفقم الطابع غير المتناظر للنزاعات المسلحة في المستقبل.

٢٠- أما بالنسبة لما تبقى من أعمال تتعلق بهذه المنظومات، دعا عدد من الوفود إلى إرساء تدابير الشفافية وبناء الثقة وشددوا على أهمية تقاسم المعلومات، لا سيما في مجال الاستعراضات القانونية للأسلحة. وصدرت دعوات إلى إرساء ممارسات فضلى ومعايير تتعلق بهذه النقطة الأخيرة.

٢١- واقترح عدد من الوفود نهجاً وقائياً يدعو إلى حظر تطوير هذه المنظومات واقتنائها والاتجار بها ونشرها واستخدامها. ودعا البعض إلى وقف اختياري إلى حين وضع إطار تنظيمي لهذه المسألة.

٢٢- وأثار عدد من الوفود طابع الاستخدام المزدوج لتكنولوجيا التشغيل الذاتي وفوائدها في التطبيقات المدنية. وكان هناك رأي سائد على نطاق واسع مفاده أن التدابير التنظيمية لا ينبغي أن تعيق التطوير المشروع لهذه المنظومات في المجال المدني. وفي هذا السياق، ذُكر البروتوكول الرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية كمثال على حظر فئة من أسلحة المستقبل دون كبح البحث والتطوير في المجال المدني.

٢٣- وأقرت اتفاقية الأسلحة التقليدية بوصفها المحفل المناسب لمناقشة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأكد العديد من الوفود الصفة الجامعة لهذه الاتفاقية وقدرتها المثبتة على الموازنة بين الشواغل الإنسانية والشواغل الأمنية. ولاحظت بعض الوفود أن عمل الاتفاقية لا يحول دون إجراء مناقشات في منتديات أخرى ذات صلة.

٢٤- وكان هدف اعتماد توصيات بتوافق الآراء تُقدّم إلى المؤتمر الاستعراضي الخامس موضع ترحيب واسع واعتُبر وسيلة إيجابية لتحقيق مزيد من التقدم بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وشدد العديد من الوفود على الحاجة إلى توصيات موضوعية، بما في ذلك توصيات تؤكد مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وأيد عدد كبير من الوفود إنشاء فريق خبراء حكوميين دوليين مفتوح العضوية. لكن كان هناك اقتراح بمواصلة المناقشات بشكل غير رسمي. أما المقترحات المتعلقة بولاية الفريق فشملت العمل على وضع تعريفات، والنظر في الأدوات المتعلقة بالشفافية وتدابير بناء الثقة، والاستناد إلى المبادئ والقواعد القانونية الواجبة التطبيق على منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

جلسة "تحديد مسألة التشغيل الذاتي"

٢٥- قدم ستة خبراء من الفريق المعني بـ "تحديد مسألة التشغيل الذاتي" عدداً من العروض. واستعرضت الجلسة التكنولوجيات الذاتية التشغيل الموجودة حالياً وحاولت تحديد الاتجاهات المقبلة. و قدم السيد فينسننت بولانين، من معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام شرحاً لتطوير التشغيل الذاتي في المجال العسكري، مركزاً على الاتجاهات والعوائق الرئيسية. وعرضت السيدة

هيدر م. روف، كبيرة زملاء الأبحاث في قسم السياسة والعلاقات الدولية في جامعة أكسفورد، والعالمة في مجال الأبحاث في المبادرة المتعلقة بالأمن العالمي في جامعة ولاية أريزونا، بيانات عن التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة الموجودة حالياً. وعرض السيد ماركوس هوبفلينجر، من إدارة حماية السكان والرياضة في وزارة الدفاع الاتحادية السويسرية، قضايا تتعلق بالمنظومات المتنقلة الذاتية التشغيل. وقدم السيد ليون كيستر من المنظمة الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية رؤى متعمقة عن الأخلاقيات المتعلقة بتطوير وتطبيق التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة. وعرض السيد ديفيد هيونتشول شيم من مختبر الدفاع الوطني للمركبات الجوية الذكية المسيرة من دون طيار، التابع للمعهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا في جمهورية كوريا، قضايا تتعلق بمنظومات المركبات الذاتية التشغيل في المجال المدني. وألقى السيد ديدييه دانيه، من أكاديمية سان سير كويتكيدان العسكرية الفرنسية الضوء على التقدم المحرز في مجال الذكاء الاصطناعي وحدود هذا الذكاء.

٢٦- وتناولت العروض الجوانب المدنية والعسكرية على السواء لأن هذه التكنولوجيات لها استخدام مزدوج. وتناولت أيضاً مختلف أنواع المنظومات التي يجري تطويرها في سياق العمليات البرية والبحرية والجوية.

٢٧- وكان هناك اتفاق بين أعضاء فريق المناقشة مفاده أن التطورات التي حدثت مؤخراً في مجال التكنولوجيات الذاتية التشغيل معروفة بشكل جيد، ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من الجوانب غير المعروفة تتعلق بما يمكن تحقيقه في المستقبل والجدول الزمني لذلك. ومن الصعب توقع النتائج التي ستتحقق والوقت الممكن لتحقيقها حتى لو حُددت المجالات التي يركز عليها البحث والتطوير.

٢٨- واستندت العروض على خصائص عدد من المنظومات الموجودة (الصواريخ والطائرات من دون طيار والمركبات البرية وأعمال البحث عن الألغام)، المستخدمة في عددٍ من السياقات العملية، لكنها مصنفة كونها ذاتية التشغيل، من أجل تقييم التقدم التكنولوجي في هذا المجال. ورغم أن بعض المنظومات الموجودة تلقائياً (مثل التعرف التلقائي على الأهداف، رغم محدودية هذه القدرة)، ورغم أن الباحثين يعملون على صقل هذا الجانب، فإن ذلك لا يجعل هذه المنظومات ذاتية التشغيل، بحسب رأي بعض الخبراء. وجرى التمييز بوضوح بين المنظومات الموجهة من بُعد والمنظومات التلقائية والمنظومات الذاتية التشغيل. وأكد الخبراء أن جميع المنظومات الموجودة ما زالت تعتمد على إشراف الإنسان، بالنظر إلى قيودها التقنية على وجه الخصوص. ولهذا السبب، لا بد من العمل على واجهة التواصل بين الإنسان والآلة. وفيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا الذاتية التشغيل، لفت الخبراء الانتباه إلى التحديات التالية: موثوقية وشمولية الاتصال مع المشغل البشري، ومخاطر التداخل وقابلية الكشف، والتأخير في حساب الخوارزميات في الحالات المعقدة، والنظر في إحقاقات المنظومة أو الآلة، وقابلية التحرك في بيئة معقدة لم تألفها المنظومة.

٢٩- وألقي الضوء على القيود الرئيسية التي واجهها الباحثون، وهي قيود ارتبطت بالمنظومات نفسها (مثل عجزها عن التعامل مع الحالات غير المتوقعة، وضعفها فيما يتعلق بالوعي بالأوضاع السائدة وبتقييمها، والحاجة إلى أجهزة معالجة أسرع تستطيع التعامل بسرعة مع الخوارزميات المعقدة)، فضلاً عن الثقافة العسكرية (مقاومة كل ما يؤدي إلى فقدان السيطرة على منظومة منشورة، وانعدام الثقة بقدرات المنظومات المعقدة تكنولوجياً). وثمة قيود أيضاً تتعلق بعملية اقتناء هذه المنظومات والسماح باستخدامها.

٣٠- ولتقييم ما يمكن توقعه في المستقبل بشكلٍ معقول، عرض عدة خبراء فكرة تحديد مسار التشغيل الذاتي أو الاتجاهات لتحديد مسار التقدم التكنولوجي. وركزت عدة عروض على الأساليب الممكنة لتحديد التقدم في مجال التشغيل الذاتي بمختلف النهج المحتملة: إما وفقاً للوظائف، أو وفقاً لقدرات المنظومة (قدرتها على التنقل، وتحديد الأهداف، وترتيب أولويات الأهداف، والاتصال، والتدريب، وتشكيل الأهداف الأولية والثانوية، وما إلى ذلك).

٣١- وحدد الخبراء عدداً من المجالات التي يجري فيها البحث والتطوير حالياً وهي: إمكانية النقل، والتعاون بين عدد كبير من الجهات الفاعلة (قدرة المنظومات على التعاون والتفاعل فيما بينها) والوعي بالأوضاع السائدة (قدرة المنظومة على تجميع وتحليل البيانات التي يُستند إليها في اتخاذ قرار). واعتبرت إمكانية النقل من المجالات التي سجلت أسرع تقدم، لا سيما في الجو (التشغيل الذاتي في الملاحة الجوية). وبالنظر إلى تعقيد البيئات قيد النظر، لا يزال البحث في المجالات الأخرى في بداياته.

٣٢- واعتبر بعض الخبراء النهج التقني الصرف في فهم التشغيل الذاتي غير كافٍ وقالوا بضرورة أخذ عوامل إضافية في الاعتبار. وأشار غالبية الخبراء إلى البحوث، التي ما زالت في مراحلها الأولى، بشأن مفاهيم التعلم الآلي، والتعلم الذاتي (عبر شبكة الإنترنت أو خارجها)، والتحديد الذاتي، والتقييم الذاتي والذكاء الاصطناعي للتأكيد على مدى تعقيد منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل المحتملة. وشدد بعض الخبراء أيضاً على فكرة مفادها أن المنظومات المقبلة يمكن أن تتمتع بقدرة على التدريب الذاتي، ما يمكن أن يجعل برمجتها المسبقة غير قابلة للاستعمال. وأعرب عن شكوك إزاء الفكرة القائلة بأن المنظومات الذاتية التشغيل بشكلٍ كامل قد تصبح يوماً ما واقعاً وإزاء إمكانية حدوث تطور مطرد في مجال الروبوتات.

٣٣- وسعت الوفود في المناقشات اللاحقة إلى توضيح المصطلحات التي يستخدمها الخبراء في عروضهم، من قبيل التشغيل الذاتي والوظائف الحاسمة. ورغم أن التشغيل الذاتي اعتُبر سمة أساسية من سمات منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، يبدو أنه من الصعب الإحاطة بهذا المفهوم من حيث القيم المطلقة. ولذلك ذُكر أن التركيز على وظائف نظام معين من شأنه أن يتيح فهماً أفضل للتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة. واقترح متدخل آخر تبسيط المفاهيم قيد المناقشة وفهم التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة بوصفه "انعداماً للسيطرة البشرية".

٣٤- وطُرحت أسئلة أخرى تتعلق بالحاجة العسكرية إلى منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وتنشأ الصعوبات بسبب استخدام "التشغيل الذاتي" لوصف الخصائص المستصوبة في منظومة أسلحة. فعلى سبيل المثال، أُشير إلى القدرات المتزايدة في مجال اختيار الهدف، ما يتيح مزايا من حيث تجنب الأضرار الجانبية. ويعمل المطورون على هذا الجانب الأخير بشكل متزايد. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يشير "التشغيل الذاتي" إلى عدم قابلية المنظومة للتنبؤ، الأمر الذي يعتبره البعض سبب امتناع القادة العسكريين عن استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وكان هناك رأي آخر مفاده أنه يُفضل فهم الجدوى العسكرية لهذه المنظومات من حيث موثوقيتها أو قدرتها، بدلاً من مستواها في التشغيل الذاتي في حد ذاته. وعضواً عن ذلك، اقترح اعتبار التشغيل الذاتي رداً ضرورياً على التعقيد المتزايد في منظومات الأسلحة وشكلاً من أشكال الدعم للعنصر البشري الذي يشغلها. وأثيرت مسألة أخرى تتعلق بتزايد سرعة التطور التكنولوجي وبشاغل مفاده أن الذكاء الاصطناعي قد يلغي قرارات البشر.

جلسة "نحو تعريف عملي"

٣٥- ركز فريق النقاش الأول المعني بموضوع "نحو تعريف عملي" على مختلف طرق تعريف منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بحسب ميزاتها التقنية. وعلى هذا الأساس، تحدثت السيدة غرو نيستوين، كبيرة شركاء ومدراء المركز المختص في القانون الدولي الإنساني في المعهد الدولي للقانون والسياسات في أوسلو، عن صعوبات تحديد تعريف لمنظومة أسلحة في إطار المنتدى المتعدد الأطراف أو الاتفاق على هذا التعريف. وعرض السيد كريس جينكس، مدير مركز العدالة الجنائية وأستاذ القانون المساعد في كلية أس أم يو ديدمان (SMU Dedman) في دالاس، مفهوم "المهام الحيوية" لمنظومات الأسلحة بوصفها سبيلاً لتوضيح ماهية منظومة الأسلحة الذاتية التشغيل. وتحدثت البروفيسورة لوسي شوشمان وهي رئيسة في وحدة أنثروبولوجيا العلم والتكنولوجيا في جامعة لانكستر ورئيسة الجمعية الدولية للدراسات الاجتماعية للعلوم حول "التشغيل الذاتي بوصفه عملاً يقع تحت سيطرة". وتناول عرض السيد ويندل والاش، من مركز الأخلاقيات الأحيائية التابع لجامعة ييل، بالتفصيل مفهوم "قابلية التنبؤ" وكيف يمكن لذلك أن ييسر فهمنا للتحديات المحتملة التي تطرحها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وركز فريق النقاش الثاني على استكشاف النُهُج البديلة التي تحدد الأسلحة الذاتية التشغيل في علاقتها بالعنصر البشري المشغل ومستوى سيطرة المشغل أو تأثيره على منظومة معينة. وعرضت السيدة آنيا دالمان، وهي باحثة مساعدة في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية تقييماً للمخاطر متعدد الأبعاد لتصنيف مسألة السيطرة البشرية في منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل على نحو متزايد. وتحدث السيد ريتشارد موييس الشريك المدير لمنظمة المادة ٣٦ غير الحكومية والمشارك في تأسيسها عن مفهوم "التحكم البشري الفعال". وشرحت السيدة ميرل إيكلهوف، الباحثة من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه في جامعة أمستردام الحرة، الخطوط العريضة لعملية تحديد الأهداف وآليات الضبط التي تشملها هذه العملية وكيفية تشكيل هذه الأفكار

المتعمقة للنهج المتبع بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتحدث السيد دان ساكسون، أستاذ القانون الدولي في كلية لايدن الجامعية في لاهاي عن "التقدير البشري" في سياق تصميم واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

٣٦- وكان هناك اتفاق واسع على رأي مفاده أنه من الضروري وضع تعريف عملي أو تكوين إدراك مفاهيمي لخصائص منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل لوضع إطار للمناقشات وتحقيق تقدم فيها. وأشار بعض الوفود إلى صعوبة أو حتى استحالة تعريف منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، بشكل عام، قائلين إن هذه المنظومات لم توجد بعد وإن التكنولوجيا الخاصة بها آخذة في التطور. وأشار آخرون إلى إمكانية تغلب التعريف العملي على التحدي المتمثل في مناقشة هذه المسألة نظرياً. وشدد الكثير من الوفود على أن إيجاد تعريف مقبول على نطاق واسع لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل هو شرط ضروري للمضي في العمل الموضوعي وأشار إلى أنه من غير المعتاد الاتفاق على تعريف في هذه المرحلة.

٣٧- وأكد عدد من الوفود ضرورة أن يكون التعريف العملي واسعاً بما فيه الكفاية ليشمل تطورات هذه التكنولوجيا في المستقبل. وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي النظر أيضاً في منظومات الأسلحة ذات التشغيل شبه الذاتي وفي المنظومات الموجودة حالياً. وأثيرت نقاط أخرى مفادها أن مسألة التعريف هي مسألة سياسية، ولا ينبغي استخدامها أداة لإصدار حكم مسبق بشأن النتائج أو رسم خط فاصل بين المنظومات المقبولة وغير المقبولة. وفي هذا السياق، طُرح تعريف محدد يأخذ في الحسبان أهداف اتفاقية الأسلحة التقليدية.

٣٨- ووضعت اقتراحات مختلفة للتعريفات العملية. وشكلت العلاقة بين العنصر البشري المشغل والآلة فيما يتعلق بمشاركة الإنسان في استخدام القوة عنصراً أساسياً من عناصر النقاش. واقترح عدد من الوفود استمرار التحكم البشري بمنظومات الأسلحة، بغض النظر عما إذا كان ينبغي اعتبار ذلك ملائماً أو مجدياً أو فعالاً. واقترح "التحكم البشري الفعال" كإطار للمساعدة في تعزيز فهم الحدود المقبولة أو اللازمة للتحكم البشري وتمييزها عن المستويات غير الكافية. وأعرب آخرون عن شكوكهم إزاء هذا النهج دافعين بأنه ذاتي للغاية ويصعب تحديده. ومن الاقتراحات البديلة تحديد "المستوى الملائم من التقدير البشري" اللازم لضمان أداء السلاح على النحو المتوقع.

٣٩- وفضلت بعض الوفود التركيز على السمات الخاصة لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل كعنصر "التشغيل الذاتي". واقترح اعتبار المنظومات ذاتية التشغيل عندما تعمل دون إشراف بشري منذ لحظة تشغيلها. وكانت هناك قرائن مختلفة عما إذا كان ينبغي اعتبار التشغيل الذاتي استمرارية أو عما إذا كان ينبغي التمييز بين منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل والمنظومات "التلقائية" أو "الذاتية التشغيل بالكامل". وطُرحت أسئلة عما إذا كان التشغيل الذاتي بالكامل ممكناً أصلاً، وشكك البعض بجدوى هذا المصطلح في المضي في المناقشات قدماً. وأيد عدد من الوفود التركيز الحصري على التشغيل الذاتي في "الوظائف البالغة الأهمية" لمنظومة الأسلحة،

كاختيار الهدف والهجوم عليه. وأشار إلى أن التشغيل الذاتي في الوظائف الأخرى سيكون خارج ولاية اتفاقية الأسلحة التقليدية.

٤٠ - وكانت مسألة القدرة على التنبؤ بمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل جانباً هاماً آخر من جوانب النقاش. وكثيراً ما كانت هذه المسألة مشمولة في مفاهيم الخطر والموثوقية والاختلافات الممكنة بين إمكانية الخطأ البشري وأعطال الآلات. وأعربت عدة وفود عن القلق إزاء احتمال أن تتصرف منظومات الأسلحة على نحو غير قابل للتنبؤ. ودُفع بأن تحكم قائد عسكري بهذه المنظومة هو من القدرات الأساسية للقوات العسكرية ويحدد قيمة هذه المنظومات. وأثيرت نقطة أخرى مفادها أن إمكانية تجميع "حشود" ذاتية التشغيل تعني أن هذه المنظومات بطبيعتها لا يمكن التنبؤ بها.

٤١ - وطُرح تساؤل عما إذا كانت صفة القدرة على القتل ضرورية وقيل إن التركيز على استخدام القوة بناء أكثر. وقُدّم اقتراح لفهم منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل على نحو أشمل، بحيث تضم أيضاً سبل وأساليب الحرب التي لا تؤدي بالضرورة إلى الموت. ودفع آخرون بأن الاستخدام المميت للأسلحة هو الاستخدام الوحيد ذو الصلة فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني.

٤٢ - وبينما رحبت عدة وفود بالتقدم المحرز في إدراك مفاهيم منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، كان هناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة المضي في العمل على هذه المسألة. وفي هذا السياق، أكد كثيرون من جديد أن فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه المؤتمر الاستعراضي الخامس سيكون الهيئة المناسبة لوضع تعريف عملي ممكن.

جلسة - "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني"

٤٣ - ركزت الجلستان المتعلقتان بالقانون الدولي الإنساني على أهمية الاستعراضات القانونية للأسلحة ونظرتا في موضوع المساءلة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وقدم السيد جيل جياكا، المستشار القانوني في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لمحة عامة عن الشروط القانونية لعملية استعراض الأسلحة. وركز السيد كريستوفر فورد، وهو مقدّم وأستاذ في مركز ستوكتون لدراسة القانون لدولي في الكلية البحرية الحربية في الولايات المتحدة، على قاعدتي التمييز والتناسب. وركزت السيدة كيمبرلي تراب، كبيرة محاضري القانون الدولي العام في يونيفيرستي كوليدج، لندن، على مبدأ الحيطة. وتحدثت السيدة نيهما جاين، أستاذة القانون المساعدة في جامعة مينيسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية، عن كيفية تأثير مختلف درجات التشغيل الذاتي على التفاعل بين الإنسان والآلة، وربما على المسؤولية السياسية والقانونية عن أفعال المنظومات الذاتية التشغيل. وتحدث السيد روبرن غايس، أستاذ القانون والأمن الدوليين في جامعة غلاسكو، عن المخاطر المحتملة لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في سياق القانون الدولي مركزاً على مفهوم بذل العناية الواجبة. وتناولت السيدة سيسيلي هيليسفايت،

كبيرة المستشارين القانونيين في المعهد الدولي للقانون والسياسة بالتفصيل موضوع المساءلة في إطار القانون الدولي الإنساني وتناولت بالتحديد التحديات التي يمكن أن تبرز فيما يتعلق بمبدأ التمييز وحظر الأسلحة التي تتسبب في معاناة غير ضرورية وإصابات لا داعي لها. وقدمت السيدة روبرتا أرنولد، المستشارة القانونية السابقة بشأن قوانين الصراعات المسلحة في مكتب المدعي العام الاتحادي السويسري، عن كيفية معالجة القانون الجنائي الوطني والدولي لانتهاك الأسلحة الذاتية التشغيل للقانون الإنساني الدولي. وتحدث السيد مارتن هاغشتروم، نائب مدير الأبحاث في وكالة أبحاث الدفاع السويدية، عن المسائل التقنية المتعلقة بشفافية منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

٤٤ - وكان هناك فهم مشترك مفاده أن قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على جميع منظومات الأسلحة تنطبق بشكل تام على منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. لكن العديد من الوفود تساءلت عما إذا كانت منظومات الأسلحة التي تختار أهدافها وتهاجمها بشكل مستقل ستكون قادرة على الامتثال لهذه القواعد.

٤٥ - ودفع عدد من الوفود بأن تقدير الإنسان ضروري لتقييم مبادئ التناسب والتمييز والحیطة الأساسية في أي هجوم. ولهذا السبب، سُلم بأن العنصر البشري المشغل ينبغي أن يكون دائماً من المشاركين في أي استعمال للقوة. وتساءل الكثير من الوفود عن إمكانية برمجة الآلة بحيث تكون قادرة على إجراء تقييم قانوني قبل نشرها. وبالنظر إلى الظروف السريعة التغير في النزاعات المسلحة، من الصعب تصميم منظومة أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل قادرة على التمييز بين الأهداف المشروعة وغير المشروعة. فعلى سبيل المثال، من غير الواضح كيفية برمجة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بحيث تتعرف على قاتل قرر تسليم نفسه أو تتخذ الاحتياطات الممكنة في حالة الهجوم. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن هدفاً محتملاً يمكن أن يغير سلوكه معتمداً التشويش على التقييمات التي تجربها الآلة.

٤٦ - وحصرت بعض الوفود شواغلها بمخاطر هذه المنظومات وإمكانية التنبؤ بما قد تفعله. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المستحيل في بيئات معقدة توقع العمل الذي تقوم به آلة ما أو الاستناد إلى هذا العمل من دون شكل من أشكال الإشراف البشري. لكن آخرين أشاروا إلى أن السلوك البشري غير قابل للتنبؤ أيضاً. وأثار ذلك مسألة إمكانية المقارنة بين تقدير الإنسان والآلة من حيث خطر عدم القابلية للتنبؤ. وأكد معظم الوفود أن الآلات غير قادرة ببساطة على تنفيذ الأحكام القانونية حسبما يقضي القانون الدولي الإنساني، لا سيما في البيئات المعقدة التي تعمها الفوضى كما هو الحال عادة في سيناريوهات النزاعات.

٤٧ - وذكرت عدة وفود أن القواعد الحالية للقانون الدولي الإنساني ملائمة وقادرة على معالجة جميع القضايا الناشئة عن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل ولم تر حاجة إلى مزيد من التدابير التنظيمية، لكن عدداً من الوفود لم يوافق على ذلك واعتبر هذه التدابير ضرورية. وثمة رأي آخر مفاده أنه رغم إمكانية استخدام هذه المنظومات بما يتماشى مع القانون

الدولي الإنساني، ستظل هناك معضلة أخلاقية تتعلق بتفويض الآلة اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الإنسان. وذكّر أن اقتصار النظر على استخدام هذه المنظومات، رغم عدم وجود إطار للقانون الدولي الإنساني الخاص بها، لن يعالج التبعات الأوسع نطاقاً لاستخدام هذه المنظومات، ومنها على سبيل المثال خطر التصعيد عندما يستخدم أكثر من طرف من أطراف نزاع مسلح هذه المنظومات.

٤٨- وألقي الضوء على الاستعراضات القانونية للأسلحة بوصفها أداة رئيسية لضمان أن يكون استخدام منظومات الأسلحة الجديدة متماشياً مع أحكام القانون الدولي الإنساني. وأثري النقاش بمساهمات قدمتها عدة دول عرضت إجراءاتها الوطنية لعمليات الاستعراض القانوني للأسلحة. ويتبين من العروض أن الاستعراضات يجريها عادة موظفو وزارتي الدفاع والخارجية فضلاً عن أفراد القوات المسلحة. ولاحظت بعض الوفود إمكانية تنفيذ عملية استعراض مستقلة. وأظهرت معظم العمليات التي عُرضت تفضيلاً للتقييم المتعدد الاختصاصات، بالاعتماد على خبراء من خلفيات قانونية أو عسكرية أو سياسية أو تكنولوجية أو طبية. ورغم أن بعض عمليات الاستعراض يجريها فريق متعدد التخصصات بشكل مباشر، تعتمد عمليات أخرى على خبرات المستشارين عند الضرورة. وتبين أن نتائج معظم إجراءات الاستعراض لها دور استشاري، رغم أن بعضها يرتبط ارتباطاً مباشراً بقرارات الشراء. وقد تؤدي استنتاجات استعراضات الأسلحة إلى تغيير متطلبات المنظومة وصوغ توجيهات عملياتية تحدد أو تقيد كيفية استخدام منظومة أسلحة، أو إلى اعتماد عمليات تدريب وتعليم.

٤٩- وتغطي عمليات الاستعراض أساليب الحرب ووسائلها. وعادة ما توصف الأسلحة التي يجري تقييمها في عمليات استعراض قانونية عموماً بالمنظومات التي لم يسبق نشرها أو خضعت لتعديلات جوهرية. ويركز عدد من إجراءات استعراضات الأسلحة القانونية على معرفة ما إذا كان السلاح عشوائياً بطبيعته أو يتسبب في آلام زائدة ومعاناة لا ضرورة لها، أو ما إذا كان هذا السلاح يقع ضمن فئة الأسلحة المحظورة خصيصاً أو التي قيدها القانون الدولي. وفي معظم الحالات، تُجرى الاستعراضات في مرحلة مبكرة من عملية التطوير أو الشراء.

٥٠- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن عمليات استعراض الأسلحة لا تكفي لمعالجة موضوع منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأشارت عدة وفود إلى أنه في حين تشكل الاستعراضات التزاماً بموجب القانون الدولي الإنساني العربي، فإن نسبة ضعيفة نسبياً من الدول تنفذ هذه الاستعراضات ويتاح القليل من المعلومات بشأن هذه العمليات. وأعرب أيضاً عن قلق مفاده أن بعض الدول قد تعتبر عمليات الاستعراض هذه، الوطنية بشكل أساسي، وسيلة لإضفاء الصفة القانونية عليها، بدلاً من تصفية المنظومات غير القانونية. وفي هذا السياق، أكدت بعض الوفود أن قيمة هذه العمليات الوطنية محدودة في غياب معايير مشتركة على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، أثبتت نقطة مفادها أن النقاشات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل لا ينبغي أن تتعلق بعمليات استعراض الأسلحة بحد ذاتها.

٥١- وأشارت عدة وفود إلى إمكانية وضع دليلٍ عن استعراضات الأسلحة القانونية بما يوضح المشهد القانوني. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال تجميع قائمةً بالممارسات الفضلى. ومن شأنه أن يساعد في إرساء معايير متسقة وشفافة وشاملة ويعزز بالتالي ثقة جميع وفود اتفاقية الأسلحة التقليدية في هذه العمليات. ورحب الكثير من الوفود بإمكانية إتاحة الدول لمزيدٍ من المعلومات عن عمليات الاستعراض الوطنية بوصفها خطوة هامةً لزيادة الشفافية وبناء الثقة في هذا المجال.

٥٢- وألقي الضوء على المساءلة بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر القانون الدولي الإنساني. وأثيرت شكوك حول إمكانية المحافظة على معايير المساءلة والمسؤولية عن استخدام القوة وآثاره عند نشر منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وفي حالة وقوع حادثٍ تستخدم فيه منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، لا يُعرف على وجه التأكيد الشخص الذي يتعين مساءلته في التسلسل القيادي أو تسلسل المسؤولية، كالقائد أو المبرمج أو المشغل. وفي ضوء ذلك، دفع البعض بإمكانية ظهور مناطق رمادية في مجال القانون يمكن أن تُستغل بدورها عمداً كما يمكن أن تزيد الإفلات من العقاب. وأشار آخرون إلى أن الوضع لن يكون على هذا النحو، لكن قد تنشأ بعض القضايا المتصلة بأدلة الإثبات. واقترح اشتراط أن يُحتفظ بسجلات لعمليات منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وردت وفود أخرى بالقول إنه إذا كان بالإمكان استخدام هذه المنظومات بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي الإنساني، لن تكون هناك ثغرة مساءلة لإمكانية معالجة أي مسألة في إطار القانون الجنائي الدولي وقانون مسؤولية الدولة.

جلسة قضايا حقوق الإنسان والأخلاقيات

٥٣- نظرت هذه الجلسة في حقوق الإنسان والشواغل الأخلاقية التي يمكن أن تثيرها منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وتناول السيد كريستوف هاينز، وهو أستاذ جامعي، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة أو تعسفاً، مسألة ما إذا كان ينبغي تفويض القرارات المتعلقة بالحياة والموت إلى الآلات. وعرض السيد إيليايف ليليتش، الأستاذ المساعد في المركز المتعدد التخصصات في مدرسة رادزنيير للحقوق في هرتزيبيا في إسرائيل، دراسة حالة تتعلق بمسألة السلطة التقديرية في القانون الدولي وكيفية ارتباط ذلك بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأوضحت السيدة دانييل بورسييه، رئيسة قسم الأبحاث في مركز دراسات الإدارة وأبحاث العلوم السياسية في فرنسا، كيفية إدماج الأحكام القانونية في الآلة. وبين السيد بابلو كالمانوفيتس، أستاذ العلوم السياسية المساعد في جامعة الأنديز في بوغوتا، كولومبيا، كيف يُعزز تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل ديناميات الحرب غير المتكافئة.

٥٤- وألقي الضوء على القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق في حالات النزاع المسلح إلى جانب القانون الدولي الإنساني، ورحب الكثير من الوفود بمناقشة هذه المسائل. وساد فهم

مفاده أن استخدام القوة يجب أن يكون متماشياً مع ما يعتبره المجتمع الدولي مقبولاً أخلاقياً. وكان مفهوماً أيضاً أن هذه الجوانب الخاصة من مناقشة موضوع منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، لا تحول دون النظر فيها في محافل أخرى، كمجلس حقوق الإنسان.

٥٥ - وأثار عدد من الوفود شواغل مفادها أن استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل يؤثر تأثيراً شديداً على حقوق الإنسان، لا سيما الكرامة الإنسانية، والحق في الحياة، والحق في السلامة البدنية، والحق في محاكمة عادلة وفق الأصول، والحق في التجمع السلمي. وأكدت عدة وفود أن الاستخدام القانوني للقوة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان مقيد بشروط صارمة، منها على سبيل المثال الدفاع في وجه تهديد وشيك للحياة.

٥٦ - واحتلت الشواغل الأخلاقية مكاناً بارزاً في النقاش، وساد تفاهم على ضرورة تناول المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في معرفة ما إذا كانت منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل مقبولة أخلاقياً. وبرز تفاهم مفاده أن تفويض القرارات المتعلقة بحياة البشر وموتهم إلى الآلة أمر غير مقبول. وأشار، على سبيل المثال، إلى أن الآلات لا تموت ولا ينبغي بالتالي أن تقرر بشأن حياة وموت البشر.

٥٧ - وألقى عدد من الوفود الضوء على ضرورة النظر في المزايا المحتملة للمنظومات الذاتية التشغيل وغيرها من التكنولوجيات الناشئة، كالاستخدام المحتمل للتكنولوجيات الذاتية التشغيل في البيئات الخطرة وفي عمليات البحث والإنقاذ. وأشار كذلك إلى إمكانية تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني من خلال استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. فهذه المنظومات تحسن قدرات البشر على الاستشعار وتزيد الدقة في استخدام القوة عندما تساعد العنصر البشري المشغل في تنقية كميات كبيرة من البيانات، على سبيل المثال.

٥٨ - وأكد الكثير من الوفود أن مناقشة الجانب الأخلاقي قد يساعد في تعيين الحد الأدنى من المشاركة البشرية. وفي هذا السياق، اقترحت عدة وفود مفهوم "التحكم البشري الفعال" بوصفه إطاراً ملائماً لوضع هذا المعيار الأخلاقي. وبالنظر إلى أن الكثير من الوفود رأيت أنه من المبكر الالتزام بوضع قواعد تنظيمية لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل على الصعيد الدولي، اقترحت وفود أخرى اعتماد وقفٍ اختياري مؤقت لتطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل إلى حين وضع إطار تنظيمي لهذه الأسلحة.

٥٩ - ومن المسائل الأخرى العلاقة بين القانون والأخلاقيات. فقد اعتُبر التمييز بين القيم الأخلاقية والمقتضيات القانونية هاماً لتجنب أي خلطٍ لا لزوم له. وسلم آخرون بعدم إمكانية الفصل التام بين هذين الشاغلين مشيرين إلى أن المسائل الأخلاقية لا يمكن التغاضي عنها في الحالات التي لا يكون فيها القانون نفسه واضحاً تماماً. وعلاوة على ذلك، دُفع بأن الاعتبارات الأخلاقية ضرورية لإعطاء معنى للمبادئ المفتوحة الواردة في الكثير من القواعد وهي تساعد في

نهاية المطاف في تحديد الأساس المعياري للقانون. وجرى التأكيد على ذلك فيما يتعلق بشرط مارتنز، ومبادئ "الإنسانية" و"ما يمليه الضمير العام".

٦٠- وأعرب عن آراء مختلفة تتعلق بفعالية المعايير الأخلاقية والمعنوية التي ستبرمج في الآلة. وأكد الكثير من الوفود استحالة ترجمة الأحكام القيمية النوعية وتقييمات التناسب إلى رموز برمجية، لكن وفوداً أخرى لم تستبعد هذه الإمكانية.

٦١- وأشار إلى احتمال عدم جدوى النظر في منظومة ذاتية التشغيل بمعزل عن العنصر البشري الذي يعتمد عليه في القرارات التي يتخذها. وقد استُحدث مفهوم "الشراكة الذكية" بين الإنسان والآلة لوضع سيناريو تعزز فيه البيانات التي تنتجها الآلة عملية اتخاذ الإنسان للقرارات. وأثيرت نقطة أخرى في هذا السياق مفادها أن العنصر البشري قد يتحول في الواقع إلى "الحلقة الضعيفة" في هذه المنظومة، عندما لا يُعطى، على سبيل المثال، إلا القليل من الوقت لإبطال اقتراح قدمته الآلة، أو عندما يبدأ العنصر البشري في وضع "ثقة مفرطة" في هذه المنظومة. واعتُبر أن رأياً كهذا قد يكون له أثر بعيد المدى على مفهوم الامتثال.

٦٢- وتناولت عدة أسئلة استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في بيئات أقل تعقيداً، كما هو الحال في البيئات البحرية أو الصحراوية. وأشار في النقاش عما إذا كان نشر منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في هذه البيئات ينطوي على إشكالية أقل من سيناريوهات أخرى أكثر تعقيداً إلى أن عدم وجود مدنيين يبسط مهمة التمييز وأن تقييمات قانونية معقدة أخرى تظل قائمة.

٦٣- ومن القضايا التي تناولتها عدة وفود افتراض السلطة التقديرية في أي قرار يُتخذ في حالة نزاع، وما إذا كان بإمكان منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل أن تمارس هذه السلطة. ورأى البعض جدوى اعتبار الحروب الحديثة شكلاً من أشكال الحوكمة يمارس فيها مسؤول تنفيذي قرارات ذات حجج على البشر يراعي فيها المبادئ ذات الصلة من القانون الإداري. وقيل إن النظر فيما إذا كان هناك فرق نوعي بين حكم البشر وحكم الآلة قد يوجه المزيد من التفكير في هذه المسألة.

٦٤- وأعربت عدة وفود عن القلق إزاء الاستخدام المحتمل لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في إنفاذ القانون، وأعرب بعض هذه الوفود عن القلق إزاء عسكرة أجهزة إنفاذ القانون. ودُفع بضرورة النظر في استخدام القوة غير الفتاكة عند نشر هذه المنظومات في عمليات إنفاذ القانون. لكنه أُشير إلى أن هذه الأوضاع لا تدخل في نطاق ولاية الاتفاقية.

جلسة - "المسائل الأمنية"

٦٥- تناولت جلسة المسائل الأمنية القضايا المتعلقة باحتمال أن يؤدي التطوير المحتمل لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل إلى زعزعة الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبين السيد جاينانثا دانابالا، رئيس مؤتمرات بغواش المعنية بالعلم والشؤون العالمية الحائزة

على جائزة نوبل للسلام ووكيل الأمين العام السابق لشؤون نزع السلاح كيف يمكن لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل أن تزعزع الأمن الدولي. وتحدث السيد فاديم كوزبولين، كبير زملاء البحث في مركز الدراسات السياسية في موسكو عن التداعيات الأمنية العالمية والإقليمية لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل من منظور روسي. وتناولت السيدة دونيس غارسيا، الأستاذة المساعدة في إدارة برنامج العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة نورث إيسترن في بوسطن كيف يمكن للتحديات المحتملة التي تفرضها منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل على القانون الدولي أن تقوض الأمن والسلام في نهاية المطاف. وقدم السيد إنكن تك - رنغاس، كبير الزملاء في أمن الفضاء الإلكتروني بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، عرضاً عن التكنولوجيات الناشئة الأخرى كالقدرات الموجودة في الفضاء الإلكتروني وعلاقتها بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وتحدث السيد جاي جاليوت، وهو زميل في أبحاث الدفاع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في جامعة نيوساوث ويليز في سيدني، عن القيمة العسكرية لاستخدام المنظومات الذاتية التشغيل. وتناولت السيدة كاترين نورغارد من معهد القيادة والتنظيم في كلية الدفاع الملكية الدائمية، بالتفصيل "منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل وإدارة المخاطر في حرب هجينة". وقدم السيد كولن كوه سوي لين، زميل الأبحاث المساعد في جامعة ناينانغ التكنولوجية في سنغافورة، عرضاً عن النشر المحتمل لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في المجال البحري. وركز السيد جون بوري، رئيس قسم الأبحاث في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على تحديات الأمن والسلامة المتعلقة بالمخاطر العرضية، كالحوادث النظامية لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

٦٦ - وناقشت الجلسة مختلف سيناريوهات المخاطر المرتبطة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأشار إلى أن بعض المخاطر ترتبط بالتكنولوجيا نفسها. وكان هناك اتفاق عام على أن هذه التكنولوجيات يُرجح أن تتسم بدرجة عالية من التطور لتتيح التشغيل الذاتي في بيئات معقدة. ولهذا السبب، يُرجح أن تكون منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل معقدة بطرق قد لا يراها بالضرورة الأشخاص الذين يشغلون هذه الآلات أو ينشرونها. ومن شأن ذلك أن يولد مخاطر لا يمكن للعنصر البشري المشغل أن يتوقعها. وعلاوة على ذلك، تتفاقم هذه المخاطر عندما يتم الجمع بين منظومات أو برامج مختلفة كما تتفاقم بفعل سرعة تفاعل الأنظمة أو الرموز. فقد تُضعف هذه العوامل قدرة القائد أو المشغل على توقع الأعمال التي تقوم بها منظومة أسلحة ذاتية التشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتضاعف هذا الخطر بسبب قدرات التعلم التي تمتلكها الآلة.

٦٧ - وبالنظر إلى التصميم المعقد لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، أشارت عدة وفود إلى أن طبيعة هذه المنظومات تجعل التنبؤ بما تقوم به أمراً مستحيلاً وهي لن تتمكن من الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وأشار إلى أن البرامج الحاسوبية الأساسية تظل سرية لإخفاء إمكانية تعرضها لهجمات إلكترونية. ولذلك، يمكن أن تتفاقم عدم قابلية هذه المنظومات للتنبؤ في حالات تفاعل منظومات أو حشود متعددة من هذه المنظومات.

٦٨- وتناولت عدة وفود مفهوم عمليات التحشيد. وأشار إلى أنه من غير المرجح أن تنفذ التدابير الهجومية منظومةً واحدة بمفردها في السيناريوهات المستقبلية. وعضواً عن ذلك، قد تنفذ الهجمات حشود من هذه المنظومات تتمتع بقدرات تكاملية. وفي هذه السيناريوهات حيث تمثل حشود منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل مضاعفات للقوة، سيكون من غير الواضح كيف سيتسنى المحافظة على تحكم بشري فعال في استخدام القوة، لا سيما أن الإطار الزمني للتدخل البشري سيكون على الأرجح محدوداً. وستفانم ذلك عندما تصبح السرعة دافعاً لنشر هذه المنظومات في المقام الأول.

٦٩- وعلقت عدة وفود على المخاطر المحددة التي يفرضها توافر أو نشر منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في السيناريوهات البحرية. وذكر أنه بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية البالغة لخطوط الملاحة البحرية، فإن العسكريين يولون أهمية كبيرة لقدرةهم على ضمان المرور الآمن، وتظل السفن الحربية المنصبة الأكثر أهمية لأداء هذه المهمة. وقد تؤدي أهمية السفن الحربية والحاجة إلى ردة فعل في جزء من الثانية إلى جعل مشغلي السفن الحربية، في حالة مواجهتهم تهديداً ما، أكثر حساسية وإلى دفعهم على نحو متزايد نحو اللجوء إلى إجراءات استباقية. وقد تؤدي هذه السيناريوهات إلى حالات من التصعيد المعجل وحتى غير المقصود. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن سيناريوهات المعارك المعقدة تستدعي تواصلًا ذا مستوى مرتفع من التخصص لإتاحة مستوى أعلى من الوعي بالأوضاع. وطرح تساؤل عما إذا كانت هناك إمكانية للتمييز بين التطبيقات الدفاعية المشروعة والمنظومات الهجومية التي يتعين إخضاعها لمزيد من التنظيم.

٧٠- وأكدت عدة وفود خطر حدوث سباق تسلح بسبب هذا التطور الناشئ والاقتناء المحتمل لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وبما أن هذه المنظومات ترتبط بمزايا عسكرية محددة، فإن حالات من عدم الاستقرار الإقليمي قد تنشأ أو تتفاقم عندما تحدث هذه الاتجاهات تحولاً في موازين القوى الحساسة. ورغم أن هذه المنظومات قد تكون متاحة للبلدان المتقدمة تكنولوجياً في مرحلة أولى، من المرجح أن تنتشر بعد ذلك. وأشار أحد الخبراء إلى أن الإرهابيين في واقع الأمر ينشطون في البحث عن هذه المنظومات. وقد يؤدي النقل غير المشروع لهذه المنظومات إلى إتاحتها أمام الجهات الفاعلة من غير الدول. وأشار إلى احتمال عدم وجود ما يحفز هذه الجهات الفاعلة على الامتثال للمعايير الدولية، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى مفارقة عدم الاستقرار على الصعيد العالمي أو الإقليمي.

٧١- ونظراً لأوجه التشابه مع التغييرات الثورية الأخرى التي طرأت على الأعمال الحربية مع تصنيع البارود والأسلحة النووية، أثارت نقطة مفادها أن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل سيكون لها أثر كبير على سير النزاعات المسلحة في المستقبل. وفي ضوء العواقب الضارة المحتملة وغير القابلة للتنبؤ لهذه التطورات، كررت عدة وفود دعوتها إلى اعتماد حظر استباقي. لكن تبين أيضاً أن بعض الوفود مترددة حول إمكانية وضع قواعد تنظيمية لهذه المنظومات

بالنظر إلى انعدام اليقين بشأن طبيعتها ولأنها غير موجودة بعد. ورداً على ذلك، أشير إلى أن عدم وجود هذه المنظومات لا يحول، في حد ذاته، دون وضع تدابير وقائية. وعلاوةً على ذلك، دُفع بأنه في حالة وجود أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المنظومات ستكون ضارة، ينبغي بالتالي اتخاذ تدابير وقائية إلى حين التوصل إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالشواغل الأمنية.

٧٢- وأكد أيضاً أنه بالنظر إلى طابع الاستخدام المزدوج المتأصل في الكثير من تكنولوجيات الروبوتات، فإن الكثير من المنظومات المصممة أساساً للأغراض المدنية يمكن تعديلها بسهولة لتؤدي وظائف عسكرية. ولن يزيد ذلك خطر الانتشار فقط، بل يتسبب أيضاً في مشاكل تتعلق بالمساءلة.

توصيات إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٦

١- ناقش الاجتماع غير الرسمي للخبراء لعام ٢٠١٦، وفقاً لولايته، بالتفصيل المسائل المتصلة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وشملت المداولات، بالاستناد إلى الاجتماعات ذات الصلة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وعلى وجه التحديد، العناوين التالية: تحديد مسألة التشغيل الذاتي؛ ونحو تعريف عملي؛ والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استعراضات الأسلحة في سياق منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل؛ وقضايا حقوق الإنسان والأخلاقيات؛ والمسائل الأمنية.

٢- وأجريت المناقشات بطريقة كلية وركزت على مبادئ وقواعد القانون الدولي الواجب التطبيق، لا سيما القانون الدولي الإنساني. وكان هناك تفاهم عام على ما يلي:

(أ) تتحمل الدولة المسؤولية القانونية والسياسية عما تقوم به منظومات الأسلحة التي تستخدمها قوات هذه الدولة وترسي المساءلة المطلوبة في هذا المجال، وفقاً للقانون الدولي الواجب التطبيق، لا سيما القانون الدولي الإنساني؛

(ب) تتسم الآراء المتعلقة بالانخراط البشري الملائم فيما يتعلق بالقوة الفتاكة ومسألة التفويض باستخدامها بأهمية رئيسية لدى المضي في النظر في منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بين الأطراف المتعاقدة السامية وينبغي أن يحظى هذا الموضوع بمزيد من البحث؛

(ج) ينبغي أن تواصل منظمات المجتمع المدني، والشركات الصناعية، والباحثون والمنظمات العلمية الاضطلاع بدور هام في استكشاف هذه المسألة المنتظرة وفقاً للقواعد الإجرائية المعمول بها والخاصة باتفاقية الأسلحة التقليدية؛

(د) تشكل مناقشة التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل إحدى الأولويات بالنسبة لاتفاقية الأسلحة التقليدية وينبغي أن تتواصل، مع عدم إصدار أحكام مسبقة على المناقشات التي تجري في منتديات أخرى ذات صلة.

٣- ويوصي اجتماع الخبراء غير الرسمي بأن يقرر مؤتمر ٢٠١٦ الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر إنشاء فريق مفتوح العضوية من الخبراء الحكوميين وفقاً للممارسة المتبعة. وينبغي أن يجتمع فريق الخبراء الحكوميين لمدة زمنية ملائمة ابتداءً من عام ٢٠١٧^(١) لاستكشاف الخيارات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات

(١) يوصي هذا الاجتماع المؤتمر الاستعراضي الخامس باتخاذ قرار حول الإطار الزمني المحدد لاجتماعات فريق الخبراء الحكوميين بعد إجراء المشاورات اللازمة.

الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والاتفاق على التوصيات الممكنة بشأن هذه الخيارات، في سياق أغراض وأهداف الاتفاقية، مع مراعاة جميع المقترحات - في الماضي والحاضر والمستقبل. وينبغي أن يركز فريق الخبراء الحكوميين على العمل التقني وعمل الخبراء في الجزء الأول من اجتماعه وأن يقدم تقريراً عن تقدمه في هذا العمل إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠١٧. وينبغي أن يطلع فريق الخبراء الحكومي بعمله ويعتمد تقريره بتوافق الآراء وأن يعرض هذا التقرير على اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية. وتنطبق القواعد الإجرائية للمؤتمر الاستعراضي على فريق الخبراء الحكوميين بعد إدخال التعديلات الضرورية. ويتعين الترويج لأكثر مشاركة ممكنة للأطراف المتعاقدة السامية وفقاً لأهداف برنامج الرعاية المنشأ في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

٤ - وينبغي أن ينظر فريق الخبراء الحكوميين، لدى وضع برنامج عمله، آخذاً في الاعتبار مختلف المنظورات في سياق منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، ومسلاً بالتطور والنشر المحتملين لهذه المنظومات، في جملة أمور بينها المسائل التالية:

- تحديد السمات ووضع تعريف عملي لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل؛
 - تطبيق المبادئ القانونية وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، لا سيما القانون الدولي الإنساني، في سياق منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والامتثال لها.
- وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لجملة أمور بينها المسائل التالية:
- الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان، عند الانطباق؛
 - المسؤولية والمساءلة في المجالين القانوني والسياسي؛
 - المسائل الأخلاقية والمعنوية؛
 - الآثار على الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي؛
 - الآثار على عتبة النزاع المسلح؛
 - خطر حدوث سباق تسلح؛
 - القيمة العسكرية والمخاطر؛
 - مخاطر نشر هذه المنظومات ووصولها إلى جهات فاعلة من غير الدول ونشرها من قبل هذه الجهات؛
 - مخاطر العمليات الإلكترونية المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.